

على الخلاف

# «الأحمر» يعود وحيداً إلى الشارع النسبية أولى معارك بناء الدولة

وحيداً يبدو الحزب الشيوعي اللبناني في معركته من أجل إقرار النسبية خارج القيد الطائفي ولبنان دائرة واحدة، في الانتخابات النيابية. في البداية طرح البيان الوزاري البديك، وها هو اليوم يقف متحدياً السلطة من أجل إدخال الإصلاح على النظام. التظاهرة أمس كانت البداية، والتحركات ستستكمل بالتزامن مع مناقشة قانون الانتخاب

ليا القرني

الإصلاح السياسي يبدأ من إقرار قانون عادل للانتخابات النيابية، يُساوي بين المواطنين. والعدالة تعني أن تكون كل فئات المجتمع ممثلة في المجلس النيابي، عوض أن تستأثر «أقليات» طائفية وحزبية بالقرار السياسي. والمساواة هي ألا يتم «تعليب» الناخبين وفق انتماءاتهم المذهبية، فتنتصر الطائفية على الوطنية في عملية تخض المجتمع ككل. ممانعة هذا الطرح تنم من «حراس» هيكل النظام. وقاحتهم في تثبيت النظام الانتخابي الحالي أو خلق آخر يُشبهه، «مُبَرِّرة» لضمّان إنتاج الطبقة السياسية نفسها وإقصاء الأقليات على أنواعها. أمام هذا الواقع، تبرز فئة من الشعب اللبناني لا ترغب في



## المفارقة أنّ العديد من «أبناء المجتمع المدني» استهزأوا أمس بتحرك «الشيوعي»

ركوب «البوسطة» الانتخابية بعد اليوم. ناضلت لسنوات طويلة، وما زالت تُناضل من أجل كسر هذه الحلقة. وجدت نفسها في الشارع أمس من جديد للمطالبة بقانون للانتخابات على أساس النسبية خارج القيد الطائفي ولبنان دائرة انتخابية واحدة. هي تظاهرة الحزب الشيوعي اللبناني التي انطلقت من تقاطع مار مخايل - النهر (تقاطع برج حمود - كورنيش النهر) وصولاً إلى ساحة رياض الصلح. كان إلى جانب «الشيوعي» أفراد من حركة الشعب، حركة الناصريين المستقلين - المرابطون، الوزير السابق شربل نحاس وحملة «بدنا نحاسب». ليست هامشية المطالبة بتصحيح



قانون الانتخابات، بل معركة إعادة تشكيل السلطة. الفرصة سانحة بوجود رئيس للجمهورية «قوي» يتبنى المطلب أيضاً. على قدر أهمية هذا المطلب، يأتي انقسام اللبنانيين حوله. قسم يرفض النسبية بسبب التضليل الذي تمارسه عليه بعض القوى السياسية التي تُحذر من نسبية «في ظلّ السلاح» (سلاح حزب الله)، علماً بأنها تقبل بانتخابات بوجود السلاح نفسه إن كانت وفق قانون يضمن استمرار سيطرتها. وهناك من يربط إقرار النسبية بـ«حرب الغاء» تمارس على مذهبه، كالنائب وليد جنبلاط. وقد تكون «أفقه» حجج السلطة لرفض النسبية «عدم فهم الناس لها»، المفارقة أنّ العديد من «أبناء المجتمع المدني»، الذين نادوا سابقاً بثورة على أركان الطبقة السياسية، «كلن يعني كلن»، استهزأوا أمس بتحرك «الشيوعي». يجدون ألف سبب وسبب لتبرير عدم حماساتهم للنسبية. لكن السبب الحقيقي الوحيد أنه النظام الانتخابي الذي يتبناه حزب الله، ولأن بعض الداعين إلى اعتماده ليسوا «على هوى» بعض ناشطي المجتمع المدني.

الأعداد التي شاركت في التظاهرة كانت بالآلاف. آلاف قليلة لم تتعدّ العشرة، بحسب المنظمين. الرقم جيّد قياساً باعتبار المعترضين التراخي أمام المطالبة بحقهم. قبل سنة ونصف، كان البعض يجلس أمام شاشة التلفاز في منزله يُشاهد التحركات في الشارع بينما تتسلل إليه رائحة التفافيات المكسرة خارجاً. واليوم أيضاً يبدو أمام ملف استراتيجي كقانون الانتخابات مستسلماً لمقولة «ما هيدا بلدنا»، فلا يهتف «نحو التغيير». القسم الثاني من المسؤولية يقع على الجهة المنظمة التي لا تسد ثغرة قلة التسويق لخطابها ونشاطاتها. سائق الأجرة



غريب: للنضال من أجل تمبنة الطاقات وتنظيم حالات الاعتراض في كل المناطق (هيثم الموسوي)

للمرّة الأولى، أغلبهم في عمر 15 و16 عاماً. كانوا أكثر أمس يحملون اللافتات التي تُطالب، إضافة إلى اعتماد النسبية، بخفض سن الاقتراع وإقرار سلسلة الرتب والرواتب وفرض الضريبة التصاعدية وبناء دولة تؤمن الحقوق اللبنانيين... دولة مقاومة.

مشاركة الشباب لا تأتي على حساب الجيل القديم «الوفاي» للشارع وللشعارات النضالية. أراك، بقامته

المشاركون يلتفتون بإعجاب تجاه طفلتين تضعان الـ«بيريه» الحمراء. لينا وناهدة تبلمان من العمر تسع سنوات، حين يتلخّأ «الكبار» عن الهتاف تصرخان «14 و8 كلن قرطة حراميّة». لا تعرفان لماذا تُشاركان في التظاهرة، ولكن «ما بدوم ما بدوم إلا المنجل والقدم». يُعول الحزب الشيوعي على الجيل الجديد له «نقى ونستم». يُخبر عطاالله عن العديد من الوجوه الشابة «نراها

في بيروت، مثلاً، الذي فوجئ بإقفال الطريق بين الجميزة ومار مخايل لم يكن يعلم بتنظيم تظاهرة. لكن في المحصلة، عاد «الأحمر» إلى الشارع، وبقوة، مقارنة بتحركات مماثلة سابقاً، واستناداً إلى واقع الاصطفاف الطائفي في البلاد.

بين آلاف الشيوعيين والنقابيين والأشخاص غير الحزبيين الذين شاركوا أمس، صدح صوت طفولي يهتف «الشعب يريد إسقاط النظام».

## مؤتمر «الاشتراكي»: «حالة طوارئ» تؤخر حكم الأحفاد

تقرير

ليا القرني

نجح آل جنبلاط في لبننة الحزب التقدمي الاشتراكي، ليصبح مثيلاً لبقية الأحزاب. مجلس قيادته يضمّ أعضاء من مختلف الانتماءات الدينية والمناطقية، لكنّه يطرح نفسه حزب «السدرو» وحمامي وجودهم في منطقة نفوذ الشوف وعاليه. الديمقراطية والانتخابات تقفان عند اعتاب الحزب، فيما رأس الهرم يُعين بـ«التزكية» بسبب «حالة الطوارئ التي نمرّ بها»، كما قال مصدر قيادي في الحزب له «الأخبار». قبل أربع سنوات «أعلننا أنّ هذه القيادة ستكون لسنة، يُصار بعدها إلى التغيير». فضّل التقدمي الاشتراكي إبقاء القديم

للمرّة الأولى، وكما معوض نائباً للرئيس، وظافر ناصر أميناً للسر العام. عدد أعضاء الجمعية العمومية ارتفع قرابة النصف عن الدورة السابقة «بعد التعديلات على النظام الداخلي التي سمحت بمشاركة: الاتحاد النسائي، الكشاف، منظمة الشباب، جمعية الخريجين، الهيئات الإدارية، الأجهزة المركزيّة للمفوضين، أعضاء مجالس النقابات والاتحادات العمالية، رؤساء البلديات والمخاتير الحزبيين ونواب مديري الفروع في البلدات». الهدف كان «ضمان مشاركة واسعة من قاعدة الهرم إلى أعلى».

في بداية المؤتمر، تحدّث جنبلاط مُعتبراً أنه «نستطيع بشيء من الليونة وحسن النية أن نلقى صيغة لقانون الستين معدلاً، وإلا نذهب

مناسبة الحديث تنظيم الحزب الاشتراكي أمس المؤتمر العام الـ47 في فندق فينيسيا، بعدما تأجل عقده سابقاً بسبب إجراء الانتخابات البلدية. وعنوانه السياسي (غير الرسمي) هذا العام، مواجهة إقرار قانون انتخاب قائم على النسبية. في الوقت نفسه، كان الحزب الشيوعي اللبناني يُنظم تظاهرة لإقرار قانون جديد للانتخابات قائم على النسبية خارج القيد الطائفي ولبنان دائرة واحدة.

885 من أصل 945 عضواً من الجمعية العمومية للحزب التقدمي الاشتراكي اجتمعوا يوم الأحد لانتخاب 15 عضواً جديداً في مجلس القيادة، بعدما فاز وليد جنبلاط، بالتزكية، برئاسة الحزب، وريد ياغي نائباً

على قدمه «رضوخاً» له «الظروف التي كانت أصعب من أن نُقدم على هذه الخطوة». حكم الأحفاد سيتأخر قليلاً في حزب كمال جنبلاط. إلا أنّ المصدر القيادي يطلب عدم مقارنة الموضوع من منطلق الوراثة السياسية وغياب الديمقراطية وانتقال السلطة. بالنسبة إليه، «القصة وجودية». يتحدث عن الظروف المحلية والإقليمية التي تتعقد. الخلاصة أنّ «القيادة يجب أن تبقى معقودة حكماً لوليد جنبلاط»، وخلافاً للانتخابات الداخلية السابقة، «لم نعد نريد أن نتوقع متى تنتهي حالة الطوارئ وتبدل القيادة، لأن الظرف خارج إرادتنا. الأرجح أن تتوضح الصورة بعد الانتخابات النيابية».